الصباح الاقتصادية
12
العدد 3401 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 22 شوال 1440 - الموافق 25 يونيو 2019
Tuesday 25 June 2019 - No.3401 - 12 th Year

البورصة تنهي تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 10.6 نقاط

بورصة الكويت

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 10.6 نقطة ليبلغ مستوى 5809.9 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.18 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 145.3 مليون سهم تمت من خلال 5511 صفقة نقدية بقيمة 47.6 مليون دينار كويتي «نحو 161.84 مليون دولار امريكي».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 15 نقطة ليصل إلى مستوى 4719.6 نقطة بنسبة 0.32 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 34 مليون سهم تمت عبر 1650 صفقة نقدية بقيمة 2.6 مليون دينار «نحو 8.8 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الأول 22.9 نقطة ليصل إلى مستوى 6366.4 نقطة بنسبة ارتفاع 0.36 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 111.2 مليون سهم تمت عبر 3861 صفقة بقيمة 44.9 مليون دينار «نحو 152.66 مليون دولار».

وكانت شركات «منازل» و«كامكو» و«مواشي» و«العقارية» و«إيفا فنادق» الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم «اهلي متحد» و«بيتك» و«صناعات» و«زين» و«خليج ب» الاكثر تداولا بينما كانت شركات «عربي ق» و«اياد» و«منشات» و«فيوتشر كيد» و«الديرة» الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون إفصاحا من البنك الأهلي الكويتي بشان إدارة فرعه في مركز دبي العالمي لاتفاقية تمويل لشركة الافكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات بقيمة 470 مليون دولار مدة خمسة اعوام بالتعاون مع بنك «إتش إس بي سي» الشرق الأوسط.

واوضح البنك في إفصاحه المنشور على الموقع الالكتروني لبورصة الكويت انه سيتم سحب مبلغ 270 مليون دولار اليوم الاثنين والمتبقي من المبلغ سيتم سحبه في ديسمبر المقبل.

وذكر أن عدد المصارف المشاركة في التمويل يبلغ ثمانية مصارف ومن المحتمل أن يزداد عددها في نهاية العام مبينا انه في حال ارتفاع عدد المصارف قد تفعل «الافكو» خيار زيادة المبلغ الإجمالي للتمويل المجمع بما لا يزيد عن 650 مليون دولار.

وقالت «الافكو» في إفصاح متفصل إن الأثر المالي حول الصفقة سينجم عنه زيادة الأصول عن طريق زيادة النقد وتظهيره المعادل بمبلغ 270 مليون دولار مع زيادة المطلوبات بنفس المبلغ عن طريق زيادة بند مستحق لمؤسسات مالية.

وشهدت الجلسة إفصاحا من مجموعة «زين» بشان تطورات اتفاقية بيع وإعادة تاجير البنية التحتية للابراج الاتصالات العائدة للشركة في السعودية بقيمة 2.5 مليار ريال سعودي «نحو 672 مليون دولار».

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من مجموعة الامتياز الاستثمارية بشان ترسيه عقد لشركة تابعة بنسبة 50.6 في المئة ويختص بخدمة وصيانة مضخات النفط التابعة للعمليات المشتركة بمنطقة الوفرة للشركة الكويتية لنفط الخليج بقيمة 9.5 مليون دينار «نحو 32ر3 مليون دولار» مدة اربع سنوات.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة «ريتس» وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة «البيع على المكشوف» وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة اقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة ايضا «صفقات المبادلة» وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة باخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن «عرض الشراء» إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من اسهم أي شركة مدرجة.

«صندوق المشروعات»: إسناد 10 بالمئة من العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي إن تعديلات قانون المناقصات العامة التي اقرها مجلس الأمة اليوم الاثنين تقضي باسناد 10 بالمئة من قيمة العقود الحكومية لاصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الصندووق في بيان صحفي ان هذه التعديلات تهدف إلى خلق وفتح اسواق جديدة امام اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتسابق نحو المشروعات الكبرى للاستفادة من الإنفاق الحكومي والذي يعد أحد مرتكزات الصرف الرئيسية بالاقتصاد المحلي بعد ان كانوا لا يملكون ميزة المنافسة عليها.

وأكد الصندوق الوطني انه سيتم وضع نظام لجعل المناقصات التي تقل عن 75 الف دينار كويتي «نحو 247.5 الف دولار امريكي» بشكل رئيس من نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وافاد بان تكلفة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة اعلى من مثيلتها بالشركات الكبرى ما كان يضعف جهود اصحابها في التنافس على المناقصات مع الشركات الكبرى.

وذكر ان التعديلات اعطت الاولوية للعطاءات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعلى من باقي العطاءات بما لا يتجاوز نسبة 20 بالمئة موضحا انه سيتم تطبيق هذه التعديلات لمصلحة مبادري المشروعات المعتمدة لدى الصندوق بحسب التعريف الموحد.

ووافق مجلس الأمة اليوم الاثنين في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل قانون المناقصات العامة بما يشمل الأفضلية لاصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ترسية العطاءات وتشجيع المبادرين على المشاركة في أكبر عدد ممكن من المناقصات وقرر إحالته إلى الحكومة.

بنك الخليج يجري السحب ربع السنوي الثاني لفرصة الفوز بجائزة قيمتها 250.000 دينار

بنك الخليج اليوم سحب الدانة ربع السنوي الثاني لهذا العام، في إذاعة نبض الكويت FM88.8 (برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري)، وبحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة، وذلك لتحديد الفائز بجائزة تصل قيمتها إلى 250.000 دينار كويتي.

كما ان 30 يونيو هو آخر يوم لفتح حساب الدانة وللإيداع فيه، للدخول في السحب ربع السنوي الثالث لهذا العام، الذي سيقام يوم 25 سبتمبر على جائزة قيمتها 500.000 دينار كويتي. أما السحب الرابع والأخير فسيقام بتاريخ 16 يناير 2020. ويتخلله تتويج مليونير الدانة لعام 2019 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب الدانة متاح للكويتيين وغير الكويتيين المقيمين في الكويت. ويتعين على العملاء الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد البالغ 200 د.ك لفتح الحساب، شرط الاحتفاظ بالمبلغ نفسه للتأهل تلقائيا للدخول في سحوبات الدانة المقبلة. وفي حال انخفض الرصيد الى ما دون مبلغ 200 د.ك. في أي وقت، يتم خصم مبلغ 2 د.ك من الحساب على اساس شهري لحين استيفاء الحد الأدنى للرصيد. أما بالنسبة للعملاء الذين يفتحون حساب الدانة او يودعون اكثر في الحساب، فيتأهلون للدخول تلقائيا إلى السحوبات الأسبوعية في غضون يومين. وللمشاركة في سحوبات الدانة ربع السنوية والسنوية المقبلة في عام 2019، يتعين على العملاء الاحتفاظ بالرصيد المطلوب. علاوة على ذلك، يكافأ العملاء الأوفياء بفرص الولاء. فرص الولاء عبارة عن إجمالي الفرص التي اكتسبها العميل في السنة السابقة والتي تضاف إلى العام المقبل كمكافأة له على ولائه. تطبق الشروط والأحكام.

يرجى العلم بانه يتم إجراء جميع سحوبات الدانة والموافقة عليها بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة. وأيضا قام بنك الخليج بابرام شراكة مع مكتب إرنست اند يونغ بشان نظام «سحوبات جوائز الدانة» لمساعدة البنك في تقييم عملياته والضوابط الفنية مع الأخذ بالاعتبار المؤشرات ذات الصلة وتقديم التوصيات بما يتماشى مع الممارسات الرائدة في الصناعة المصرفية. وأجريت دراسة وفقا لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي ومتطلبات المراقبة الخاصة ببرامج السحوبات المماثلة، بحيث تم إجراء مراجعة على نظام إدارة السحوبات وتصنيف العملاء وفقا لمعايير العمل المحددة والتعاملات اللازمة من خلال النظم الآلية وذلك لتقديم المشورة إلى بنك الخليج حول مجالات التحسين المحتملة.

37.2 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني في أبريل 2019 بزيادة 5.0 في المئة سنويا

«بيتك»: 15.8 مليار دينار التسهيلات الشخصية بنمو 4.5 في المئة سنويا

تطور حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية الكويتية أبريل 2015 - 2019

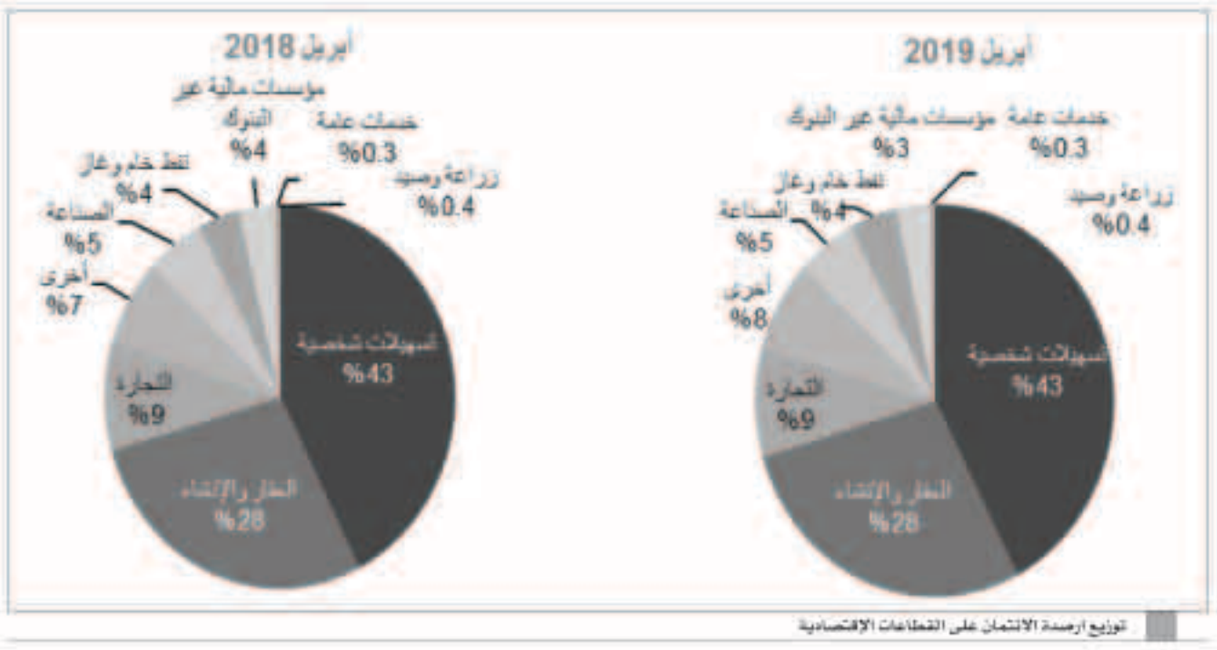

توزيع ارصدة الائتمان على القطاعات الاقتصادية

ارتفع الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في أبريل من العام الحالي بنسبة 5 في المئة على أساس سنوي وفقا لأخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، ومازال الائتمان عند أعلى مستويات النمو خلال العامين الماضيين منذ ما قبل 2017، مدفوعا بنمو سنوي متفاوت للائتمان في أغلب القطاعات الاقتصادية في مقدمتها النشاط العقاري الذي حافظ على نموه بعد فترة طويلة سجل فيها تراجعا على أساس سنوي، كما أن نمو الائتمان تجاوز 3 اضعاف النمو السنوي للودائع في البنوك الكويتية الذي سجل 1.3 في المئة في أبريل، ويقترب الائتمان الممنوح من 37.2 مليار دينار في أبريل 2019 مقابل 35.4 مليار دينار في أبريل الماضي.

برغم الأداء اللافت لحجم الائتمان عن العام الماضي، إلا أن الائتمان الممنوح تراجع 0.7 في المئة على أساس شهري عن حاجز غير مسبوق حين تجاوز 37.4 مليار دينار في مارس 2019.

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع سنوي بين القطاعات من حيث القيمة بنحو 681 مليون دينار أي 4.5 في المئة مقارنة مع أبريل العام السابق مسجلة 15.8 مليار دينار (تمثل 42.4 في المئة من إجمالي الائتمان)، يليها الائتمان الموجه لقطاعي العقار والإنشاء بنمو قيمته 525 مليون دينار أي 5.3 في المئة حين بلغ 10.4 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو في قطاع النفط والغاز بنمو قيمته 242 مليون دينار أي بنسبة زيادة 17.7 في المئة، متجاوزة 1.6 مليار دينار (تمثل 4.4 في المئة من إجمالي الائتمان)، ثم الائتمان في قطاعات أخرى بنمو بلغ 285 مليون دينار أي 11.1 في المئة متجاوزا 2.8 مليار دينار (تمثل 7.7 في المئة من إجمالي الائتمان).

وارتفع الائتمان أيضا في كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 61 مليون دينار و33 مليون دينار، وحوالي 2 مليون دينار ، أي بنسبة نمو 3.2 في المئة و1 في المئة وتصل إلى 13.9 في المئة في القطاع الأخير على التوالي.

تراجع الائتمان الموجه لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك حين بلغ 1.1 مليار دينار منخفضاً بنحو 57 مليون دينار أي بنسبة 4.8 في المئة على أساس سنوي. كما تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات العامة بحوالي 2 مليون دينار أي بنسبة 1.8 في المئة حين بلغ حوالي 115 مليون دينار في أبريل 2019.

وتشكل التسهيلات الإئتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الإئتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الإئتمانية الشخصية في أبريل من العام الحالي 42.4 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح، أدنى من 42.5 في المئة حصتها في أبريل العام الماضي، في حين حافظ الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء على حصتهما التي تشكل حدود 28 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح في أبريل العام الحالي والماضي، وهو ما حافظ على حصة القطاعات الثلاثة حين بلغت 70.4 في المئة في أبريل مقابل 70.5 في المئة في ابريل 2018.

وتمثل التسهيلات الإئتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض شخصية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، وتقسيمها كالتالي:

– التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الإئتمانية الشخصية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، وارتفعت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74.9 في المئة في أبريل 2019 مقارنة مع 74.6 في المئة في أبريل 2018.

– الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الإئتمانية الشخصية 15.2 في المئة أي أقل من حصتها التي شكلت 16.2 في المئة من التسهيلات الإئتمانية الشخصية في أبريل 2018.

– التمويل الاستهلاكي يشكل 7.5 في المئة من التسهيلات الإئتمانية الشخصية في أبريل 2019 بتحسن طفيف عن 6.9 في المئة في أبريل 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.

القروض الشخصية الأخرى وقد تحسنت حصتها عند حدود 2.4 في المئة من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أبريل مقارنة مع 2.3 في المئة في ابريل 2018.

– التسهيلات الائتمانية المقسطة وبلغت حاجزاً لم تصله من قبل متجاوزة 11.8 مليار دينار بنهاية أبريل ، وقد ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 4.9 في المئة في أدنى نمو يسجله القطاع خلال أكثر من 5 سنوات. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بحدود ربع في المائة عن مارس 2019.

– التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد انخفضت إلى 2.4 مليار دينار أي بحدود نصف في المائة في أبريل على أساس سنوي، وانخفضت 8.2 في المئة على أساس شهري عند المقارنة مع أكثر 2.6 مليار دينار في مارس 2019.

– التسهيلات الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وتقترب مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض من 1.2 مليار دينار في أبريل ، مرتفعة للمرة الرابعة على التوالي بعد فترة زمنية طويلة شهدت تراجعا، إذ ارتفع في أبريل بنسبة غير مسبوقة في أكثر من 5 أعوام قدرها 11.4 في المئة عن حوالي مليار دينار في أبريل 2018، بينما ارتفعت بنسبة 2.5 في المئة على أساس شهري.

ارتفعت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 5.3 في المئة على أساس سنوي مقتربة من 10.4 مليار دينار في أبريل 2019، مدفوعا بنمو سنوي ملحوظ للائتمان الموجه لقطاع العقار تسبته 5.8 في المئة مع زيادة محدودة للائتمان الممنوح لقطاع الإنشاء تسبته 3.4 في المئة، بينما تراجع الائتمان الموجه للقطاعين بنحو ربع في المائة على أساس شهري.

وقد فاقت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة 3.3 مليار دينار في أبريل 2019، مسجلة ارتفاعا سنوياً تسبته 1 في المئة، أما على مستوى الأداء الشهري فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع تراجع 3 في المئة في أبريل 2019، ويلاحظ تلك النسبة أن هذا القطاع سجل أعلى تراجع شهري خلال 5 أعوام.